

## مسألة الرتبة في اللغة العربية - مقارنة توليدية –

الطالب إبراهيم شاطة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

chataibrahim2@gmail.com

المشرف عبد الناصر بن طناش

majala.univemir@gmail.com

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تاريخ الوصول: 2018/03/17 القبول: 2018/12/03 النشر على الخط: .....

Received : ..... Accepted : ..... Published online : .....

## الملخص:

يعالج المقال إشكالية الرتبة في اللغة العربية، بدءاً من الإشارة إلى تصور النحاة العرب لها، وصولاً إلى الطرح التوليدي، الذي تبني التوليديون العرب فيه مقاربتين؛ الأولى يمثلها داوود عبده، ويرى أن الرتبة [فا- ف- مف] هي الأصل؛ موافقاً في ذلك تشومسكي، الذي ينص على أنها رتبة كلية مشتركة بين جميع اللغات البشرية، والثانية يمثلها عبد القادر الفاسي الفهري وأتباعه، ويرى أن الرتبة [ف- فا- مف] هي الأصل، وهي الأنسب لتفسير واقع البنى التركيبية العربية، وأن التراكيب اللغوية تتولد على نسقها، وقد تم عرض حجج كل فريق، ليصل المقال في النهاية إلى نتيجة مفادها؛ أن الرتبتين في العربية كلاهما أصل بالرغم من أن هذا لا يتناسب مع كثير من المبادئ التوليدية، ليختتم بطرح إشكالية أخرى، تتعلق بمدى كلية بعض القواعد التوليدية وجدواها في تحقيق الكفايتين الوصفية والتفسيرية للبنى العربية.

## Abstract:

The article include the problematic of order in Arabic, started from the representation of Arabic grammarians, access to the generative approach; in which grammarians

adopted two approaches; the first one presented by Daoued Abdou who treated the origin order such: [S-V-O] in which accords in this case with Chomsky; who provide that is a common order between all human languages. The second is present by Abdel Kader El fassi Elfihri and his adherents, where he considered the order [V-S-O] is origin and the best to interpreted the syntax and phrase in Arabic. and indicate the arguments of the two groups .

Thus, both of orders are original, although, this is not corresponding with most of generative basics. And it's conclude by another problematic interest to any generative rules and their program to realize the descriptive and interpretive sufficiency of Arabic syntax?.

#### مقدمة:

تعد إشكالية ترتيب العناصر والمكونات داخل البنية التركيبية للجملة العربية، إحدى المسائل التي تطرق إليها اللغويون العرب قدامى ومحدثين، لما لها من أهمية في تحديد تموقع الوحدات المعجمية، أسماء كانت أو أفعالا، وبالتالي معرفة الوظائف المنوطة بها، ومما تقدمه مسألة الرتبة للدرس اللغوي أنها تساعد على رفع اللبس الحاصل في كثير من البنى والتراكيب، حينما نعجز عن تنميط المقولات وتصنيفها، وتأخذ الرتبة العربية أشكالا عديدة، إلا أن اللغويين يتفقون على ردها إلى رتبتين اثنتين: فعل وفاعل ومفعول [ف- فا- مف] وفاعل وفعل ومفعول [فا- ف- مف]، ومن هنا برزت الإشكالية الجوهرية في اعتماد الرتبة: أيهما الأصل؟ . وهل يمكن القول بوجود رتبة واحدة فقط، نفسر على منوالها نسق تموقع العناصر؟ . وما هي الكيفيات التي نتحصل بها عليها؟، وماهي العناصر التي تتفاعل في تشكيلها؟ . وللإجابة عن هذه التساؤلات نتبنى الطرح التوليدي، ولكن لا بد قبل ذلك من الإشارة إلى جذور المسألة في النحو العربي .

#### أولا: مسألة الرتبة في النحو العربي القديم:

اهتم النحاة العرب اهتماما بالغاً برتبة الكلمات داخل الجملة العربية، ووضعوا لها قواعد وحدودا لا بد لدارس اللغة العربية أن لا يتعدها، حتى يكون كلامه مجانباً للحن، ومعلوم أن النحاة القدامى فرّقوا بين الجمل: فجعلوها فعلية مركبة من فعل وفاعل ومفعول إن كان الفعل متعديا،

واسمية مركبة من مبتدأ وخبر وصنفوا تراكيب أخرى ليست بجمل، فجعلوها شبيهة بها تتركب من الجار والمجرور، أو المضاف والمضاف إليه أو الظرف .

إن ترانبية الجملة العربية كما صنفها النحاة تخضع لنظرية العامل، فلا يقدم المفعول على عامله فالعامل في الجملة الفعلية هو الفعل، فيقدم على الفاعل والمفعول ولا يجوز أن يتأخر عنهما إلا في حالات خاصة كأن يقدم المفعول إن كان حَقُّهُ الصَّدَارَةُ "أيًا تضرب أضرب" و "أي رجل ضربت" و "① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿" (1) أو أن يُؤمَّن اللَّبْسُ بينه وبين الفاعل نحو: "ضرب زيدٌ عمرًا" و "عمرًا ضرب زيدٌ" (2) وقد لخص ابن مالك ترتيب عناصر الجملة الفعلية في الأبيات التالية:

"والأصل في الفاعل أن يتَّصِلَا والأصل في المفعول أن ينفَصِلَا

وقد يُجَاءُ بخلافِ الأصلِ وقد يَجِيئُ المفعولُ قبلَ الفعلِ

وأخِرِ المفعولَ إن لبسَ حُذِرَ أو أضْمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنْحَصِرٍ." (3)

معنى هذا أن الفاعل يأتي في المرتبة الثانية، يتوسط الفعل والفاعل، وذلك في مثل "ضرب زيدًا" إن لم يكن محصورًا مثل: "ما ضرب زيدًا إلا أنا." (4)

وأما الجملة الاسمية؛ فالعامل فيها معنوي هو الابتداء، ومعموله الأول المبتدأ، والثاني الخبر ورافعه المبتدأ، وقيل يترافعان. (5)

ورتبة الخبر أن يتأخر في الأصل، وذلك إن خِيفَ التباسُه بالمبتدأ نحو: "زيدٌ أخوك" أو خيف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: "زيدٌ قام"، أو كان الخبر مقترنا بإلّا معي، نحو: "① ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊀ ㊁ ㊂ ㊃ ㊄ ㊅ ㊆ ㊇ ㊈ ㊉ ㊐ ㊑ ㊒ ㊓ ㊔ ㊕ ㊖ ㊗ ㊘ ㊙ ㊚ ㊛ ㊜ ㊝ ㊞ ㊟ ㊠ ㊡ ㊢ ㊣ ㊤ ㊦ ㊧ ㊨ ㊩ ㊰ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿" (6) أو لفظا نحو:

(1)- سورة الفاتحة من الآية 05 .

(2) \_ ينظر: ابن عقيل بهاء الدين المصري: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، عناية: إبراهيم قلاتي، دار الهدى - الجزائر- د ط، س 2008م، ص 138، 139 .

(3) - المرجع نفسه، ص 138 .

(4) - المرجع نفسه، ص 139 .

(5) - ينظر: أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، ط1، س 2002م، ص 40 .

(6) - سورة هود من الآية 12.

""<sup>(1)</sup>، وفي حالة رابعة أن يكون المبتدأ حقه الصدارة نحو: "من في الدار؟"، أو "زيدٌ قائمٌ"<sup>(2)</sup>، وليس معنى هذا أنه لا يقدم عند النحاة القدامى على المبتدأ، فقد يأتي مقدّمًا وجوبًا إن أوقع تأخيرَه في لبس ظاهر نحو: "في الدَّار رجلٌ" أو أن يكون مما حُقَّه الصدارة هو أيضًا، نحو: "أين زيدٌ؟"<sup>(3)</sup>.

فمن هنا ندرك ببساطة أن القاعدة التي وضعها العرب القدامى للجمل بأنواعها، خاضعة لمبدأ العمل الذي يقتضي أن لا يقدم المعمول على عامله في الرتبة، لأن العمل يتجه خطيًا من اليمين إلى اليسار في اللغة العربية، كما ندرك أن عناصر الجملة، قد تخرج عن الأصل عندهم، فتأتي فيها المعمولات مقدمة على عواملها، وهذا ما يدعو إلى التساؤل حول الأصل في رتبة العناصر ومكونات التراكيب، بالنظر إلى أنَّها لا تلازم موقعًا واحدًا، كما لا يمكن حصر التراكيب التي تتموقع ضمنها العناصر إلى اليمين أو إلى اليسار؟.

ثانيا: المقاربات التوليدية لمسألة الرتبة في اللغة العربية:

سعى التوليديون العرب منذ تبنيهم لأفكار النظرية ومنهجها في البحث والدراسة، إلى إيجاد أجوبة تحقق الكفايتين الوصفية والتفسيرية<sup>(4)</sup> لمسألة الرتبة في اللغة العربية، وأهم الإشكالات التي واجهوها؛ هل يتم الحصول على الرتبة انطلاقًا من قاعدة توليدية في البنية العميقة، أم أن ذلك يتم بطريقة تحويلية؟. وهل يمكن التوصل إلى قاعدة عامة تمكن من اعتماد رتبة بعينها، تصلح لأن تولّد عليها جميع التراكيب، وأي الرتبتين أصلح أي [ ف- فا- مف ] أم [ فا- ف - مف ] وأيهما الأساس؟. وأيهما أكثر تحقيقًا للكفايتين الوصفية والتفسيرية؟. وأيهما أقرب إلى طبيعة اللغة العربية وخصائصها؟. إن المتتبع لأبحاث التوليديين العرب، يجدهم انقسموا فيها إلى فريقين:

(1) - سورة آل عمران من الآية 144 .

(2) - عبد الله بن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - القاهرة- مصر، د ط، س 2009م، [183/1- 188] .

(3) - ينظر: ابن هشام أوضح المسالك، [1/ 191، 192].

(4)- الكفاية الوصفية هي قدرة النظرية اللغوية على وصف اللغة بما يتناسب مع واقعها وصفًا دقيقًا، والكفاية التفسيرية هي قوة النظرية على تحليل وتفسير وتعليل ظواهر اللغة وتراكيبها المختلفة تعليلًا علميًا يمكن من تجنب إنتاج بنى وتراكيب غير سليمة نحويًا ( بنى لاحنة ) .

"الأول: يرى أن البنية الأساس للجملة العربية من نمط فاعل -فعل - مفعول، وهو الرأي الذي نجده عند داود عبده وحلمي خليل والرشيد أبو بكر.

الثاني: يرى أن البنية الأساس للجملة العربية من نمط فعل - فاعل - مفعول، ومن هؤلاء: الفاسي الفهري و خليل عمارة ومحمد علي الخولي وميشال زكريا ومازن الوعر، وتضاف إليهم جُورجين أيوب<sup>(1)</sup> و الرَّحالي<sup>(2)</sup>.

ولتسهيل تناول الموضوع يمكننا تلخيص آراء التوليديين في مقاربتين: مقارنة داود عبده ومن التف حول

رأيه، ومقاربة الفاسي الفهري ومتتبعيه.

#### 1- مقارنة داود عبده [فا-ف-مف]:

إنَّ البنية الأساس للجملة العربية عند داود عبده، هي ذات تراتبية [فا- ف- مف]، وأمَّا البنى [ف- فـا مف] فهي تولَّد بموجب قواعد تحويلية<sup>(3)</sup>، والمركب الفعلي هو " فعل+ مفعول" ويدعِّم رأيه بالحجج التالية:<sup>(4)</sup>

- اعتبار الفعل والمفعول مكوِّنا واحدا، فعندما يكون المفعول به ضميرا؛ فإنه يلزم الفعل دائما، ولا يجوز فصلهما، كما في الجمل الآتية:

- الرجلُ قرأَ الصحيفةَ قبلَ ساعةٍ ← الرجلُ قرأها قبلَ ساعة.

← قرأها الرجل قبل ساعة.

← \* الرجل قرأ قبل ساعة ها<sup>(5)</sup>.

← \* قرأ الرجل ها قبل ساعة.

(1)-مصطفى غلفان بمشاركة: محمد الملاخ وحافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات التوليدية "من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة"، عالم الكتب الحديث- عمان- الأردن، ط1، س 2010 م، ص 278-284.

(2)- ينظر: محمد الرَّحالي: ملاحظات عن الرتبة والإعراب، ضمن كتاب " اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب" تنسيق: عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط " سلسلة ندوات ومناظرات رقم 51" جامعة محمد الخامس- الرباط- المغرب، س1996، ص32.

(3)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص280.

(4)- اعتمد في عرض حجج وأمثلة داود عبده على دراسة مصطفى غلفان: المرجع نفسه، ص280.

(5)- تدل هذه النجمة على التراكيب اللاحقة في الدرس اللساني الحديث .

- اعتبار الفعل والمفعول به يعادلان المضاف والمضاف إليه، إذا استعمل اسم الفاعل بدلاً من الفعل لأنه

لا يمكن الفصل بين كليهما:

- هذا قرأ الصحيفة ← هذا قارئ الصحيفة .

- إمكان حلول كلمة واحدة محلَّ الفعل والمفعول به دون أن يتغير المعنى:

- الرجل رأى حُلماً ← الرجل حُلِم .

- وجود أفعال مساعدة مثل: "أخذ"، "راح"، "بدأ" فإذا كانت البنية العميقة هي [ف- فا- مف]، فإننا

نحتاج إلى قاعدة تحويلية إجبارية تنقل الفعل بين الفاعل والمفعول:

- أخذ يقرأ الرجل الصحيفة ← أخذ الرجل يقرأ الصحيفة .

غير أننا لا نحتاج لهذه القاعدة حينما تكون البنية الأساس هي [فا- ف- مف]:

- الرجل أخذ يقرأ الصحيفة .

والاعتراض على داود عبده في حججه هذه من وجوه:

الوجه الأول: يمكن اعتبار الفعل والفاعل مكوّنًا واحدًا كذلك؛ إذ أن كل فعل يتطلب فاعلاً ، بينما

بعض الأفعال لا تتطلب مفاعيلاً ، كأن تكون لازمةً، كما لا يُشترط في الفاعل أن يكون ظاهراً

سطحياً، إذ قد يكون عنصراً ضميرياً أو أثراً نحو:

- ضربتُ زيداً، ضربَ زيدٌ، زيدٌ خرجَ [ث]<sup>(1)</sup>. عند من يُضمِّرون فاعلاً بعد الفعل.

الوجه الثاني: أن صيغة اسم الفاعل تدل على أن الفعل والفاعل متلازمان، ولا يمكن الفصل بينهما

كذلك

فهي تعمل عمل الفعل والفاعل مضمَّن فيها، وجعل الفعل والمفعول معادلان لبنية المضاف والمضاف

إليه مجتمعان، غير متوافق في التمثيل؛ إذ لا بد للفعل من مخصص هو الفاعل وفضلة هي المفعول،

أما بنية المضاف؛ فهي مضاف يمثل الرأس ومضاف إليه يمثل الفضلة، وإن كان كثير من الباحثين لا

يُقرّ بهذا الرأي الأخير<sup>(2)</sup>.

(1)- تدل هذه العلامة [ث] على فراغ لمقدر أو أثر لعنصر ما منتقل إلى اليمين أو اليسار.

(2)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات -باريس- فرنسا، ودار توبقال

-الرباط- المغرب، ط1 س1986، ص158.

الوجه الثالث: إن إمكان حلول كلمة واحدة محلَّ الفعل والمفعول دون أن يتغير المعنى، والتحقُّج بها، ليس لها وجه استدلال صحيح، خصوصاً أن هذه الكلمة هي "فعل"، فما الذي يمنع أن يكون فاعل هذا الفعل أثراً نتج عن نقل معين؟. كما يوجب ذلك مبدأ الإسقاط الموسع<sup>(1)</sup> الذي يقتضي أن لكل الجمل فواعل، وذلك إذا اعتبرنا المركب الاسمي "الرجل" في موقع موضع أو بؤرة<sup>(2)</sup>: [الرجلُ حَلُمَ [ث]]

[[ث] حَلُمَ الرجلُ].

الوجه الرابع: أن الأفعال المساعدة مثل "أخذ" تنتج جملاً مكتنفة أو مدمجة، وهي أفعال لا تتضمن في تركيبها مفعولاً واضحاً كباقي الأفعال العربية الأخرى، فهي لا تصلح أن تكون البنية التركيبية التي ترد فيها بنية كلية تحقق الكفاية التفسيرية لكلا الرتبين [فا-ف-مف] و [ف-فا-مف]، فهي بنية معقدة التركيب ولا تعكس نسق غالبية الجمل ويمكن التمثيل لها بالمدخل التالي:

- [الرجلُ أَخَذَ يقرأُ الجريدة] ← [م س + م ف (مساعد) + م ف + م س].

وأما تراتبية عناصرها هي [فا-ف-مسا-ف-مف] أو [ف-مسا-فا-ف-مف]....

ويذهب داود عبده إلى حد أبعد حينما اقترح [فا-ف-مف] كبنية تُوجَد بين " الجملة الاسمية والجملة الفعلية وجعلها نوعاً واحداً يتألف من مبتدئ وخبر، بصرف النظر عن المصطلحات التي تعطى لمكونات الجملة مثل: مبتدأ أو فاعل"<sup>(3)</sup>.

ويجاب عن هذا الطرح بالقول: إن إهمال التفريق بين هذين المصطلحين، مؤداه أن كلا من المبتدئ والفاعل لهما وظيفة مشتركة وبنية موحدة في التراكيب، وهذا لا يعكس حقيقتهم<sup>(4)</sup>، إذ أن الفاعل لا بد له من فعل، هو أصلاً ناتج عن محدث، ولا يسعَى الفاعل كذلك إلا إن أحدث فعلاً، أما المبتدأ فلا يحمل معنى الفاعلية وهي ليست وظيفته، خصوصاً إن علمنا أن كثيراً من التراكيب التي تتضمن مبتدأ يكون خبرها اسماً دالاً على وصف أو حال أو ظرف:<sup>(5)</sup>

- "الله ربنا"، "محمد نبيُّنا" [إخبار].

(1)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق- عمان- الأردن، ط1، س2002م، ص180.

(2)- يوازي هذين المصطلحين في النحو التقليدي العربي مصطلح الابتداء و المبتدئ تالياً. ينظر: الفاسي الفهري: المرجع نفسه، ص113.

(3)- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص281.

(4)- ينظر: الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص193-196.

(5)- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، [179-165/1].

- "زيدٌ أسدٌ"، "زيدٌ قائمٌ" [وصف].

"- زيدٌ أسدٌ"، "زيدٌ قائمٌ" [وصف].  
 (1) "زيدٌ أسدٌ"، "زيدٌ قائمٌ" [وصف].  
 [ظرف].

فلا يمكن اعتبار هذه المبتدآت فواعل على الإطلاق، لأنها تتضمن معنًا غير الفاعلية، ومن هنا يتضح المقصد من التفريق بين المصطلحين.

## 2- تمثيل الرتبة [فا-ف-مف] في نظرية س خط (Theory Xbar):<sup>(2)</sup>

إن تشبُّث داود عبده بالرتبة [فا-ف-مف] يعكس رأيه الموافق لتشومسكي، الذي يفترض أن هذه الرتبة مشتركة بين جميع اللغات الطبيعية، ومن هنا فتمثيل رتبة اللغة العربية وفق نظرية س خط، لا يخرج عن اللغتين الفرنسية والإنجليزية، ولا بأس هنا من توضيح آلية اشتغال نظرية س خط:<sup>(3)</sup>

- مدخل النظرية هو: [س' مخ [س' س + مم]]، وعناصر هذه المعادلة هي:

س' = إسقاط أقصى، [ف].

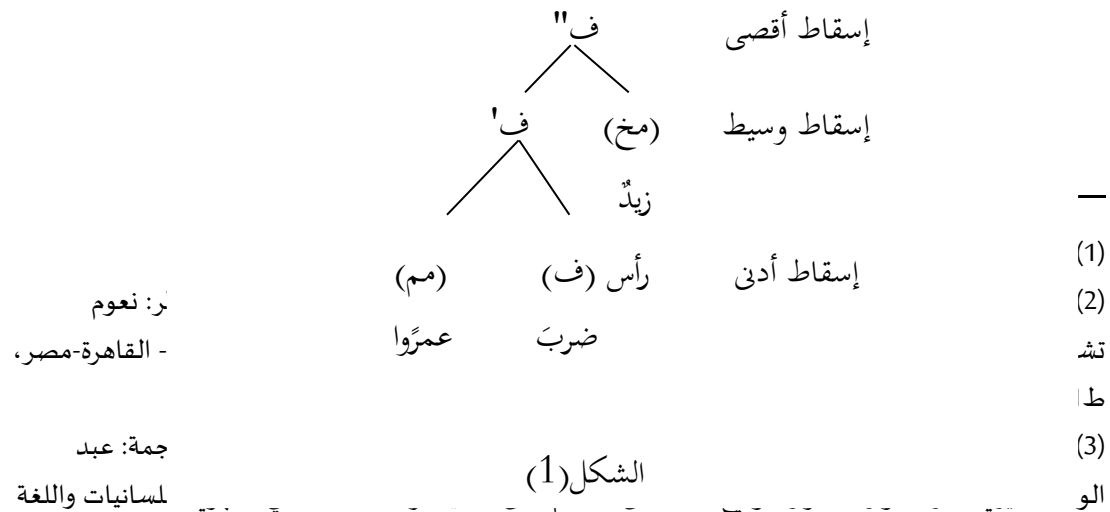
س' = إسقاط وسيط أو بيئي، [ف'].

س = إسقاط أدنى، [ف].

مخ = مخصص، مم = متمم.

ففي المثال: [ضربَ زيدٌ عمروًا] يمثل الفعل رأس الإسقاط، والفاعل "زيدٌ" مخصص الفعل، والمفعول "عمروًا" فضلة الفعل.

والترسيمة الشجرية التالية توضح هذه العناصر:



وهذه التمثيلة تصلح لمركب الفعل والاسم والظرف... إذ تمثل هذه العناصر رؤوساً تنتقي فضلات تتأخر عنها، ومخصصات تعلوها كما في الشكل(1).

تسمى هذه الإسقاطات إسقاطات معجمية<sup>(1)</sup>، وهي تنطبق على الرتبين [فا-ف- مف] و [ف- فا -مف] أي أن المثال السابق له البنية التشجيرية نفسها لكلا الرتبين.

إن جعل مخصص الفعل [فا] "زيد" في موضع سبق في الترسيم الشجرية نتج عنه تعارض مع مبادئ التوليدية كنظرية الإعراب والأدوار المحورية<sup>(2)</sup>، فالذي يسند إعراب النصب للمفعول "عمرو" هو الفعل كما تنص على ذلك نظرية العمل القائمة على مبدأ التحكم المكوّن<sup>(3)</sup>، الذي ينص على أن "ضرب" يتحكم مكوّنًا في "عمرو" و "عمرو" يتحكم مكوّنًا في فعله "ضرب" لأنهما لا يشرف أحدهما على الآخر أي لا أحد منهما يعلو الآخر؛ بمعنى أنهما عجرتان متأخيتان، وأن العجرة التي تشرف على "ضرب" تشرف على "عمرو" أي تعلوهما (لأن معنى الإشراف هو العلو في الترسيم) وهذه العجرة هي المركب الفعلي (ف) "ضرب عمرو"، كما في الشكل(1).

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص291.

(2)- ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص344-339.

(3)- ينظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص299. علاقة بين عنصرين في تركيب معين إذ ذكر العنصر الأول يحدد نوع الثاني أي أن تحديد نوع التركيب يعود إلى العنصر المتحكم، فالفعل يتحكم في المفعول، والصفة في الموصوف والجار في المجرور، و النحو التوليدي يتم تبادل التحكم المكوّن؛ فالمفعول يتحكم في الفعل ولا يعمل فيه، وهكذا مع الصفة والموصوف، فالتحكم ينعكس إلى الوراثة والعمل لا ينعكس.

أما إعراب الرفع للفاعل فقد قعّد له التوليديون قاعدة خاصة إذ جعلوا التّصريفَ <sup>(1)</sup> إسقاطاً وظيفياً له رأس ومخصص وفضلة، مثله مثل إسقاط الفعل و الاسم والظرف (إسقاطات معجمية) ، أي أن التصريف هي التي تمنح إعراب الرفع للفاعل، لأنها تتضمن عناصر التطابق (الجنس، العدد، ...) وعناصر الزمن (ماضي، مضارع...)، ولا يتم هذا الإسناد إلا بارتفاع الفاعل إلى مخصص التصريف (الصُّرْفَة)، التي تعلو الإسقاط المعجمي للفعل؛ أي أن الفاعل يترك مخصص الفعل فارغاً، ويصعد إلى الإسقاط الوظيفي وبالضبط إلى مخصص الصُّرْفَة حتى يتلقى إعراب الرفع منها. إن هذا التمثيل يطرح إشكالا آخر على النظرية يتعلق بإسناد الأدوار المحورية "أدوار" <sup>(2)</sup> من قبل المحمول "ضرب" لموضوعاته، إذ معلوم أن مهمة إسناد الدور تكون للفعل، بحسب ما تنص عليه الأبجديات التوليدية، ولا يسند الفعل هذا الدور إلا للموضوعات التي تقع داخل شبكته المحورية <sup>(3)</sup> "المفعول" عمرّوا" يقع ضمن الشبكة المحورية للمحمول "ضرب"، ولهذا فهو يسند له دور [الضحية أو المتلقي للضرب] ولأنه يقع في موقع موضوع، أي ضمن إسقاط معجمي في البنية التشجيرية أما الفاعل فهو في موقع لاموضوع <sup>(4)</sup> ولا يمكن للمحمول "ضرب" أن يسند دوراً "زيد" لأنه خارج شبكته الموضوعية أو المحورية أي أنه ضمن إسقاط وظيفي لا يتحمل فيه دور "المنفذ" <sup>(5)</sup> كما تنص على ذلك مبادئ النظرية المحورية

ولنفادي هذه الإشكالية اقترح التوليديون العرب الذين اعتمدوا الرتبة [فا-ف-مف] تمثيلاً آخر لتلافي هذا الخلل فافترضوا " أن الفاعل [ولنمثل له بالمثال السالف "زيد"] يتولّد في مرحلة أولى في الإسقاط المعجمي وبالتحديد في موضع مخصص الفعل ["ضرب"] الذي يسند إليه دور المحدث بعد

(1)- ينظر: المرجع نفسه، 297. يوازي مصطلح التصريف "Inflect" في النحو الفرنسي والإنجليزي التقليديين مصطلح الفعل المساعد "be-etre-avoir" (Verbe auxiliaire modèle ou temporelle)، ينظر: سمية المكي: الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، دار الكتاب الجديد- بيروت- لبنان، ط1، س2013م، ص221.

(2)- ينظر: تشومسكي: المرجع نفسه ، ص339.

(3)- ينظر: مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص110-111.

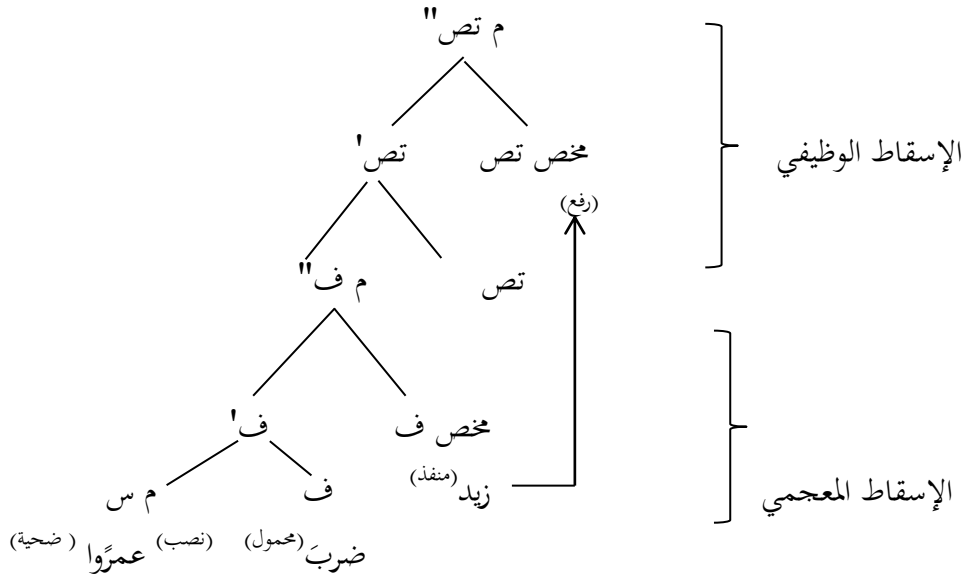
(4)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص320.

(5)- الأدوار المحورية هي وظائف تؤديها العناصر منها: دور منفذ ، ضحية ، متلقي، معاين، أداة... دَمَر الصاروخ القرية"، الصاروخ= أداة، القرية= ضحية، هذه الأدوار صاغها شارل فلمور (Charles fillmore) أثناء دراسته للحالات الإعرابية، ينظر: المرجع نفسه، ص:134.

أن يكتمل بمفعوله، [وهنا يتم تجنب الخرق للنظرية المحورية ]، ثم بعد ذلك يصعد الفاعل ["زيد"] ويرتفع إلى حيز الإسقاط الوظيفي وبالتحديد إلى مخصص [الصُرْفَة] أو التصريف لتسند إليه إعراب الرفع [وهنا يتم تجنب الخرق لنظرية الحالة الإعرابية]<sup>(1)</sup>.

ونمثل لما مر من كلام بالترسيمة الشجرية التالية:<sup>(2)</sup>

- [ضربَ زيدٌ عمروًا] و [زيدٌ ضربَ عمروًا]. تختزل رتبتهما في البنية الموحدة [فا-ف-مف].



يمثل السهم الصاعد من مخصص الفعل إلى مخصص الصرفة عملية إسناد الإعراب من قبل الصرفة، بعد أن يحمل الفاعل "زيد" دوره المحوري "المنفذ" معه .

نلاحظ إذا أن مقارنة الرتبة [فا-ف-مف] لا تخلو من عمليات التحويل أيضا ( صعود الفاعل ليتلقى الإعراب)، وهذا ما يدعونا إلى محاولة فحص المقاربة الأخرى [ف-فا-مف].

### 3- مقارنة الفاسي الفهري [ف-فا-مف]:

يرى الفاسي الفهري أن الرتبة الأساس في اللغة العربية من النمط [ف-فا-مف]، ويعتمد في طرحه

(1)- ينظر: سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص224. [ جعلت هذه العلامة كدليل على وجود زيادة أو حذف في الكلام المقتبس.

(2)- أخذت الترسيم الشجرية عن سمية المكي مع بعض التعديلات، ينظر: المرجع نفسه، 222-224، 225.

(3)- ترميز هذه المصطلحات هو: م تص= مخصص التصريف، م ف= مركب فعلي، م س= مركب اسمي.

هذا على الحجج التالية:<sup>(1)</sup>

- عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز نحو:
- ضربَ عيسى موسى و ضربَ موسى عيسى [على اعتبار أن ترتيب الفعل أولاً ثم الفاعل ثم المفعول].
- القيود المفروضة على الإضمار في العربية؛ فمفسّر الضمير لابد أن يتقدم لفظاً أو رتبة كما في:
- ابتلى إبراهيم ربه .
- دخلَ مكتبةً زيدٌ. مقابل لا نحوية: [\* ابتلى ربه إبراهيم]، التي تأخر فيها المفسّر لفظاً ورتبة عن الضمير.
- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل في الجنس والعدد إن تقدم الفاعل عليه:
- جاء الأولاد .
- الأولاد جاؤوا ← \* جاؤوا الأولاد .

ويذهب الفاسي الفهري إلى أبعد من هذا؛ إذ يفترض أن الفعل رأس للجملة (المركب الفعلي)، كسائر الرؤوس الأخرى (الاسمية، الوصفية، الحرفية، ...)، ومن ثم يفترض وجود مبدأ ينص على أن الرأس في الصدر، وعليه فالفعل أصل المركب الفعلي وهو صدر رتبة الجملة<sup>(2)</sup>.

وحاول الفاسي الفهري الاشتغال على الرتبة [ف-فا-مف] انطلاقاً من أبواب الابتداء والتقديم والتأخير والاشتغال<sup>(3)</sup>، واعتمد في ذلك على مقارنة قاعدية؛ إذ اعتبر أن البنى الاستفهامية أو الناسخة التي توازي في العرف التوليدي بنى المصدريات "complimentizer" (هل، إن، من ...) تقع في موضع

(1)- ينظر: الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص106، 107.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص108. ينظر كذلك: عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي "نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة"، دار توبقال- الرباط- المغرب، ط1، س1990م، ص60.

(3)- ينظر: الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص109. يعتمد الفاسي الفهري في مقارنته التوليديّة لباب الاشتغال على أمثلة يقتبسها عن الرضي الإسترابادي، ينظر: رضي الدين الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، س1993م، [518/1].

خارج الجملة، هو موضع المصدر ويولد بموجب قاعدة مُرْكَبِيَّة لا تحويلية هي:<sup>(1)</sup>

- ج' ← (مص) ج. مثل: - مَنْ ضَرَبَ مَنْ بِمَاذَا؟ .

كما أنه جعل قواعد أخرى مشابهة لهذه أثناء دراسته لباب الابتداء والاشتغال "إن جملة [ زيدٌ ضربتهُ]"

يوجد فيها المبتدأ خارج الجملة في موضع أعلى من مكان الموصول [ المصدر ]، ونعتقد أنه مكان البؤرة

(focus) ، أو الموضع (topic)، ونرمز له "بؤ" ويتم رسم هذا الموضع بواسطة القاعدة التالية:

- ج' ← (بؤ) ج' .<sup>(2)</sup>

ويميز الفاسي الفهري بين مصطلحات جديدة وضعها، كالتَّبْنِير، والتَّفْكِيك، والخَفْق، باعتبارها تمثل التَّشْكَلات المختلفة التي تأخذها الرُّتبة الأساس [ف-فا-مف]، فالتَّبْنِير (focalisation)؛ هو عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) ... من مكان داخلي (داخل ج) إلى مكان

خارجي أي مكان البؤرة كما في الجمل:<sup>(3)</sup>

- إِيَّاكَ نَعْبُدُ ← نَعْبُدُ إِيَّاكَ .

- اللَّهُ أَدْعُو ← أَدْعُو اللَّهَ .

- فِي الدَّارِ وَجَدْتُهُ ← وَجَدْتُهُ فِي الدَّارِ .

أما التفكيك فينتقل العنصر المفكك (dislocated) "زيدٌ" مثلا من موقع داخلي إلى موقع خارجي ويترك مكانه أثرا ضميريا، وهو نوعان باعتبار الجهة: تفكيك إلى اليمين، وتفكيك إلى اليسار، كما في الجملتين على التوالي:

- زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ [ث] و [ث] ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ<sup>(4)</sup> .

(1)- ينظر: الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، 111.

(2)- المرجع نفسه، ص 113.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص 114.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص 128، 129. هذه الأمثلة مأخوذة عن الرضي الإسترابادي، ينظر: شرح الكافية،

[527-518/1].

وأما الخفق (scrambling) فميدانه إسقاط واحد لا يخرج عنه، ولا ينطبق إلا على العجر الأخوات (sister nodes) وقاعدته أسلوبية لا تحويلية، موجودة في المكون الصوتي لا في المكون التركيبي:<sup>(1)</sup>

- جاء البارحة كثيرٌ من الرجالِ  
- جاء كثيرٌ من الرجالِ البارحةً

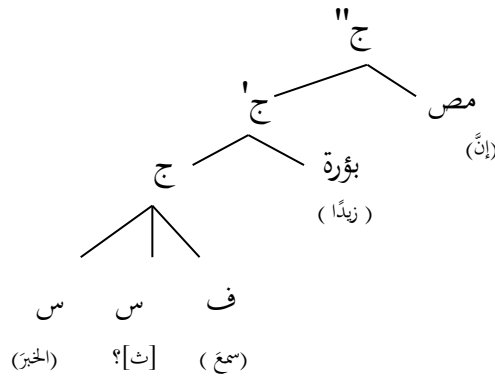
- ضربَ الولدُ الكرةَ .  
- ضربَ الكرةَ الولدُ .

خفق بين الفاعل والفضلة<sup>(2)</sup>  
ضمن إسقاط واحد وعجرتين متأخيتين .

والقواعد التوليدية المركّبة ذاتها صاغتها جورجينا أيوب بالنسبة للغة العربية تبعا للفاسي الفهري<sup>(3)</sup> .

غير أن ما يُعترض به على الفاسي الفهري ومتبّيعيه في طرحهم؛ أنهم لم يتوصّلوا إلى تمثيل البنية الرتبية [ف- فا- مف] وفق نظرية س خط، كنظرية عامة كُلية مشتركة لتمثيل اللغات البشرية، إذ أن تمثيلهم جاء كما في الشكل الآتي:

- إنَّ زَيْدًا سمعَ الخبرَ = مص + بؤ + ج .



الشكل (3)<sup>(4)</sup>

(1)- الفاسي الفهري: المرجع نفسه، ص124-127، 128.

(2)- تم اقتباس هذين المثالين عن: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص287.

(3)- ينظر: ، مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص284.

(4)- الشكل مأخوذ عن مصطفى غلفان: المرجع نفسه، ص285. مع بعض التعديلات.

إذ يلاحظ من مضمون هذا التمثيل أنه يتوافق مع البنية الرتبـية [فا-ف-مف] على اعتبار أن الأثر الذي تتركه البؤرة يمثل عجرة وسيطة بين الفعل "سمع" وفضلته "الخبر" في الأصل أضف إلى ذلك أن الفعل لا يمكنه أن ينتقي فضلتين، ناهيك عن أن توليد البؤرة "زيد" في موضع يتوافق ومخصص الفعل الذي هو الفاعل "زيد" في الأصل يضعنا في موقف حرج؛ إذ يلتبس ذلك الموقع بين البؤرة والفاعل، وهذا مالا يتوافق والكفاية التفسيرية التي تطمح إليها النظرية، وبالتالي لا تقدم القواعد المركبية المتولدة- على حد اصطلاح الفاسي الفهري- توافقاً مع الرتبة [ف-فا-مف] من الناحية التمثيلية، بالرغم من توافقها مع الواقع اللغوي<sup>(1)</sup> للتراكيب العربية؛ هذا الواقع اللغوي يعكسه اختصاص غالبية بنى الشرط والاستفهام بالبنية [ف-فا-مف] كما قرر ذلك سيبيويه في الكتاب<sup>(2)</sup>، وفيما يلي أمثلة عن هذين البنيتين<sup>(3)</sup>:

- إن أتاني زيدٌ آتِه .

- لو جاءني زيدٌ لأكرمتُه .

- أقامَ زيدٌ ؟ .

- أضربتَ زيدًا ؟ .

- هل قامَ زيدٌ ؟ .

فكما نرى أن ما بعد أدوات الشرط أفعال لا أسماء، وكذلك الحال مع بنى الاستفهام<sup>(4)</sup>. والذي يدعو إلى العجب أن الفاسي الفهري مال إلى الرتبة [فا-ف-مف] في أعماله المتأخرة خصوصاً "المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي 1998"<sup>(5)</sup>، الذي حاول فيه تمثيل البرنامج الأدنوي وفق المقاربة التي وضعها تشومسكي<sup>(6)</sup>.

(1)- ينظر: سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص 237.

(2)- أبو بشر سيبيويه عمرو بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر، ط3، س1988م، [98/1].

(3)- ينظر سمية المكي: المرجع نفسه، ص 69، 70.

(4)- ينظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، [139/2، 140].

(5)- ينظر كتاب: عبد القادر الفاسي الفهري: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال- الرباط- المغرب، ط1، س1998.

(6)- هذه إشارة إلى كتاب تشومسكي في مقارنته للاقتصاد اللغوي: (The minimalist programs (1995)).

لقد افترض تشومسكي انفجار التصريفية إلى مقولات وظيفية أخرى هي الزمن والمطابقة (التطابق) وأصبحت هذه المقولات تضطلع بالأدوار الموكلة إليها، إذ تعد " رؤوسا وظيفية لها حزمة من السمات المجردة لا بد من توافقها مع سمات الوحدات المعجمية، لذا بات حضورها موجها بفحص هذه السمات (features) [...] فالرأس ز (زمن) يحمل سمة الزمان، ويحمل كذلك سمة إعراب الرفع [...] أما مطا (مطابقة فاعل) فتحمل سمات الشخص والعدد والجنس الخاصة بالفاعل والفعل، وأما مطا مفع (مطابقة مفعول) فتحمل سمات الشخص والعدد والجنس الخاصة بالفعل والمفعول"<sup>(1)</sup>.

ويلاحظ في مقارنة تشومسكي الأدنوية للرتبة [فا- ف-مف] أنه أخضعها لعملية الفحص الإعرابي وهي عملية: يتم بموجها التأكد من مدى توافق سمات الوحدات المعجمية (التي تدخل البنية النحوية حاملة سماتها من المعجم) مع سمات الوحدات الوظيفية وأدوارها الموكلة إليها، انطلاقا من مفهوم آخر هو مفهوم "جذب- س" (اختصار لجذب السمات)<sup>(2)</sup>.

إن تمثيل البنية الرتبوية في التصور التشومسكي للرتبة [فا- ف-مف] أصبح أكثر توسعا وشمولية بالنظر إلى تفاعل المقولات المعجمية مع المقولات الوظيفية، وفق ما تتطلبه عملية فحص السمات التطابقية

و الإعرابية والزمانية من جهة، وما تتطلبه عملية "جذب س" من جهة أخرى.

وعليه فإن " رحلة الفاعل أصبحت طويلة في إطار هذا التمثيل الجديد إذ عليه أن يصعد إلى مخصص ز ليفحص له الرأس إعراب الرفع، ثم يجذبه الرأس مطا إلى مخصصه لفحص سمة العدد والشخص، [...] "

وصار المفعول بدوره يرتفع إلى (مخصص مطا مفع) لفحص سماته الشكلية، وفحص سمة النصب الإعرابية كما في الشكل (04)، أي أن التوليدية تخلت عن تصورها [القديم] القائم على إسناد الفعل المعجمي للنصب، كما رأينا في منوال (1981)<sup>(3)</sup> [المبادئ والوسائط]، أما الفعل فصار ينقل كذلك [، وهذا النقل تقتضيه سمات ف (v-features) الموجودة في زوفي مطا، فيرتفع الفعل إلى

(1)- سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص 227-232.

(2)- ينظر: سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص 229، 230. ومصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص 376، 377، 378.

(3)- إشارة إلى كتاب تشومسكي: lectures on government and binding ; th pisallectures, foris (1981)-

publication, dordrecht).

الرأس الأول لفحص الزمان، ثم يرتفع ثانية إلى الرأس مطلقاً لفحص السمات الشكلية؛ أي سمة الشخص والجنس والعدد و(تختصر في سمات (φ)).<sup>(1)</sup>

وتجميع هذه المقولات يعكسه المدخل التالي: <sup>(2)</sup>

[م مص] مخص [مص' مص] مفا مخص [مفا' مفا] إم ز" مخص [ز' ز] إم مطا" مفع  
مخص [مطا' مفع مطا مفع] إم ف" مخص [ف' ف + مم (فضلة) ] . فالإسقاط الأعلى للمصدري،  
ثم أسفل منه إسقاط مطابقة الفاعل، ثم أسفل منه إسقاط الزمن، ثم أسفل منه إسقاط  
مطابقة المفعول، ثم أسفل منه إسقاط الفعل متضمنا فضله (مم= مُتَوَم).

ولا بد من التنبيه هنا على أَنَّ التوليديين -ومنهـم العرب- لا يَتَّفَق جميعهم على ترتيب المطابقة والزمن أيُّهما أعلى من الآخر، كما أشرنا إلى ذلك عند تشومسكي في موضع سابق.

ولتمثيل المدخل السالف وفق نظرية س خط، التي تبرز تنقل وارتفاع المقولات المعجمية لفحص سماتها وخصائصها إلى المقولات الوظيفية، نقترح المثالي الموالي، مع استثناء مقولة المصدر بحسب وجودها من عدمه:<sup>(3)</sup>

- [ زيدٌ يحبُّ هندًا ] ويوازيه في الانجليزية [ john loves mary ]

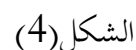
(4) **ويزيد هذا المثال وضوحا التشجير التالي:**

(1)- سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص 231، 232.

(2)- اعتمد في بناء المدخل على كتاب: سمية المكي: المرجع نفسه، ص 217-227، 228-234.

(3)- اعتمد في تمثيل هذه البنية شجريا على كتاب: سمية المكي: المرجع نفسه، 231. مع اختيار المثلث العربي عوضا عن الانجليزى.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، 231.



- 172

أما فيما يخص الرتبة [ف- فا- مف] فعند محاولة تشومسكي استيعابها وفق نظرية س خط" افترض أن يكون نقل الفعل إلى الزمان في الترتيب [ف-فا-مف] نقلا ظاهرا (overt move) [يعلو الفاعل] قبل نقطة التهجية، أما نقل الفاعل إلى (مخصص ز) فيكون نقلاً مضمرا (covert move) في مستوى الصورة المنطقية أي بعد التهجية<sup>(1)</sup>، وذلك لتفادي مشكلة إعراب الرفع الذي صار يسنده الزمن، وتوُلد الرتبة [فا-ف- مف] إن تم نقل الفاعل نقلا ظاهراً .

ومفهوم التَّهْجِيَّة (spell-out) يتلخَّص في أنها " نقطة في اشتقاق البنية تنحرف فيها السِّمات الصَّوْتِيَّة لتؤوّل في الصورة الصوتية وتواصل السِّمات الدَّلَالِيَّة سيرها، لتؤوّل في الصورة المنطقية"<sup>(2)</sup>، وبعبارة أخرى " فعندما تتم الحوسبة من نقطة التهجية نحو الصورة الصَّوْتِيَّة، نسميها بالمكنون الصَّوْتِيَّ أو التركيب الظاهر وأما الحوسبة التي تجري ما بعد التهجية فيصطلح عليها التركيب الخفي (covert syntax)"<sup>(3)</sup> .

ومعنى هذا الكلام أن ما يتم بعد التهجية يمثل ما هو متولد من المركبات، أما ما يتم قبلها فهو متحول عن بنية أصلية مؤلدة والمقصود هنا طبعاً البنية الرتبِيَّة [فا-ف- مف]، فتشومسكي وفِيَّ لها.

وقد حاول الفاسي الفهري تفسير البنية [ف-فا-مف] في الإطار الأدنوي، إلا أنه لم يحقق في ذلك توافقاً مع هذه البنية؛ إذ أن تعليقاته جاءت مرهونة بالتمثيل للرتبة [فا-ف- مف]، على الرغم من أنه يختلف مع تشومسكي في بعض الآراء كاعتباره التطابق أعلى من الزمن<sup>(4)</sup> مثلما مرَّ في التمثيل التشجيري الشكل (04).

وسار الرحالي على منوال الفاسي الفهري الأول في اعتماد الرتبة [ف-فا-مف]، غير أنه كان أكثر محافظة على هذه الرتبة، سواء أكان ذلك على مستوى التمثيل وفق س خط، أو على المستوى الوصفي

والتفسييري وتتلخص آراؤه فيما يلي:

(1)- سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص233، ينظر كذلك: محمد الرِّحَالِي: تركيب اللغة العربية "مقاربة نظرية

جديدة"، دار توبقال-الرباط-المغرب، ط1، س2003م، ص19.

(2)- سمية المكي: المرجع نفسه، ص233[هامش].

(3)- مصطفى غلفان : اللسانيات التوليديّة، 377 .

(4)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص53، 54 .

- تناوب الرتبة في العربية بين [ف-فا-مف] و [فا-ف-مف]؛ يعود إلى الخصائص الصرفية للتطابق فعندما يكون فقيرا نحصل على الرتبة الأولى، وعندما يكون التطابق غنيا، نحصل على الرتبة الثانية<sup>(1)</sup> ويتوزع التطابق في العربية كما يلي:<sup>(2)</sup>

- م ح د ع ف + تط ع ← الأولاد قَامُوا . [تطابق غني]، تقديم الفاعل على الفعل .
- ف + تط غني ← نَامُوا . [تطابق أقل غني]، دمج الفاعل في الفعل .
- ف + تط ع م ح د ع<sup>(3)</sup> ← نَامَ الطلبةُ [تطابق فقير]، تطابق الفاعل مع الفعل عن بعد.

ففي المثال الأول: يطابق الفعل الاسم المتقدم في سمات الجنس [ذكور] والعدد [جمع] والشخص

[أولاد] . أما في المثال الثاني؛ فيملك التطابق الخصائص ذاتها التي يملكها في المثال الأول، إلا أنه أقل تخصيصا [الشخص عام]. أما في المثال الأخير فإن التطابق بين الفعل والفاعل فهو في سماتي الجنس [ذكور] والشخص [الطلبة] فقط من غير مطابقة في العدد [نام مفرد]، [الطلبة جمع].

والفرق في التطابق بين الغني والفقير في العدد<sup>(4)</sup>، فالغني [+ عدد]، والفقير [- عدد].

- في حالة التطابق الفقير تشتق الرتبة [ف-فا-مف] كما في المثالين:<sup>(5)</sup>

- نَامَ الطلبةُ . [فاعل غير ضميري].

- نَامُوا . [فاعل ضميري].

إذ يصعد الفعل إلى الزمن، لفحص سماته التطابقية ثم محوها<sup>(6)</sup> (\*ناموا المحطبة) نَامَ Ø الطلبة<sup>(1)</sup>

(1)- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية، ص146، 147.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص146-149. تم التعديل على هذه الأمثلة من المرجع؛ استزادة في الشرح والتبسيط.

(3)- دلالة هذه الرموز هي: م ح د ع = عبارة المركب الحدي (الاسم المعرف)، تط ع = عبارة التطابق، تط غني = التطابق الغني.

(4)- ينظر: محمد الرحالي: المرجع نفسه، ص149.

(5)- ينظر: المرجع نفسه، ص147.

(6)- يرتبط مفهوم المحو بعملية حوسبية يتم بموجبها حذف بعض العناصر التركيبية وفق ماتنص عليه مبادئ الاقتصاد اللغوي في المقاربات الأدنوية، فالسمات الإعرابية سمات غير مؤولية [ - مؤولية] لذا بمجرد فحصها تمحى ولا يكون لها وجود سطحي في التركيب. ينظر: سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص285.

في حين يفحص الفاعل غير الضميري [الطلبة] سمة إعراب الرفع المرتبط بالزمن بواسطة العملية طابق على

مسافة بعيدة؛ أي دون نقل الفاعل إلى مخصص التطابق كما رأينا عند التوليديين، أما في المثال الثاني فإن

الفاعل الضميري (وا) الذي يدل عليه الضمير "هم" يصعد إلى الزمن لا إلى مخصص الزمن، ليمحو إعراب الرفع من خلال الاندماج في الفعل (نام + الطلبة) نام + دمج (وا) = نأموا). وبهذا يمكن تلافي تولد الرتبة [فا-ف-مف]<sup>(2)</sup>.  
فنحن هنا أمام آيتين للفحص:<sup>(3)</sup>

- طابق على مسافة بعيدة، دون نقل للفاعل.

- دمج الفاعل في الفعل ضمن المركب الزمني. (على مستوى إسقاط الزمن).

والمسؤول عن حدوث العمليتين هو الزمن لا التطابق؛ لأنه العنصر الذي يوحد بين السمات كلها؛ أي سمات الفعل وسمات الفاعل (لا يتعديان إسقاط الزمن).  
- وفي حالة التطابق الغني تشتق الرتبة [فا-ف-مف] كما في المثال:<sup>(4)</sup>  
- الأولاد قاموا .

فإن الفاعل هنا (الموضع)- على حد تعبير الرحالي- سينتقل إلى مخصص التطابق لفحص السمة الاسمية للتركيب الظاهر (السمة الحدية، التعريف، الجنس، العدد، الشخص...) فالمسؤول هنا عن إعراب الرفع هو التطابق، تبعاً للتوليديين -ومنهم تشومسكي- في رأيهم الأول (مقاربة المبادئ والوسائط)، وفي

رأيهم الثاني فإن المسؤول عن هذا الرفع هو مخصص الزمن، وذلك يتم بصورة خفية بعد التهجية في الصورة

المنطقية (المقاربة الأدنوية)<sup>(5)</sup>.

(1)- Ø هذه العلامة تدل على الحذف كما تدل على الإضمار أحياناً.

(2)- ينظر: محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية، ص 147، 148.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، 147.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص 149.

(5)- ينظر: محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية، ص 147، 148.

غير أن الرحالي رفض هذا الطرح، واعتبر أن المسؤول عن الرفع في هذا المثال هو التَّجَرُّد عن العوامل لأن الموضوع (الفاعل) في موقع غير موضوع<sup>(1)</sup> تبعاً للفاسي الفهري، في مقارنته المركَّبة للموضع بؤرة.

نفهم من مقارنة الرحالي أنه وظف آليات ثلاث في توضيح تنوع الرتبة: التجرد، وتطابق على مسافة

بعيدة والدِّمج أو الاندماج، وكلها متفاعلة مع وجود المقولتين الوظيفيتين المفككتين عن الصُّرفة: التطابق بنوعيه والزمن.

إن توظيف الرحالي لآليتين اثنتين [تطابق عن بعد، ودمج] في تفسير تراكيب من رتبة واحدة [ف-فا-مف]، يضعف الكفائيتين الوصفية والتفسيرية؛ لأن النظرية تطمح إلى الاقتصاد الوصفي والتفسيرية معاً، وهما مستبعدان في هذه المقاربة، ناهيك عن أن موقفه ليس واضحاً تماماً حيال الرتبة [فا-ف-مف]، مما يوحي بأنه يعتمد الرتبتين معاً.

وتبعاً للفاسي الفهري كذلك؛ حاولت سمية المكي طرح مقارنة جديدة قديمة، تختلف في أجزائها عن مقارنة التوليديين العرب؛ وذلك بالاعتماد على التصور العاملي العربي لبنية المركبات، فافتترضت أن الرتبة [ف-فا-مف] أصل ومنوال لجميع التراكيب العربية وأن الرتبة [فا-ف-مف] فرع عنها.

أخضعت سمية المكي تعديلاً على مبدأ التحكم المكوني، الذي صاغه تشومسكي، يتناسب مع طبيعة اللغة العربية وخصائصها، إذ افترضت أن هذا المبدأ الجديد "يقضي مبدأ الأسبقية، أي أسبقية المتحكّم في المتحكّم فيه، باعتباره مبدأ مشتقاً من مبدأ التحكم المكوني العام، كما يقتضي أن يكون المكوّن المتحكّم والمكون المتحكّم فيه عُقْدَتَيْنِ أختين لتحقيق تحكم تناظري"<sup>(2)</sup>.

ومن هنا فالمركب الفعلي يكون الفاعل فيه "جزء الفعل وتماؤه؛ فينتقي الفعل فاعله أولاً، ليكون [ف]، ويتم في مرحلة ثانية ضم المفعول إلى [ف] لتكوين [م ف]"<sup>(3)</sup>.

ومبدأ التحكم المكوني الجديد هذا يحترم المبادئ العاملية الآتية:<sup>(4)</sup>

(1)- ينظر: المرجع نفسه، ص 147.

(2)- سمية المكي: الكفاية التفسيرية، ص 245.

(3)- المرجع نفسه، ص 245.

(4)- ينظر: سمية المكي الكفاية التفسيرية، ص 35، 36.

- مبدأ أسبقية عا: مرتبة العامل قبل المعمول كما تقدم .

- م. منع انعكاس ع: لا ينعكس العمل إلى الوراء .

- لا يعمل المعمول في عامله .

- مبدأ وَخَذَةُ العامل: لا يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد.

- لا بد لكل عامل من أثر إعرابي.

وقد مثلت سمية المكيّ بنية الجملة العربية كالتالي: [م ف [ ف' ف مخصص [ مم ]<sup>(1)</sup>.

ومن نتائج هذا التمثيل: أنه يَعْمَلُ الفعل في الفاعل، عبر علاقة التحكم المكوني فيسند

إعراب الرفع

للفاعل، كما أنه يتحكم [ف'] (الإسقاط الوسيط) للفعل مكوّنيا في فضلته المفعول، فيسند له

إعراب النصب، أما المفعول فلا يعمل في الفعل [ف'] لأن العمل لا ينعكس إلى الوراء؛ وإن كان

يتحكم فيه مكوّنيا، وكذلك لا يعمل في الفاعل لأنهما لا يجتمعان تحت عجرة واحدة تشرف عليهما.

واختارت سمية المكي مثالا معقّداً لتوضيح مقاربتها: [ زيدٌ ضربَ أبوهُ غلامهُ]، ووظّفت نظرية

الإضمّار<sup>(2)</sup> في تفسير رفع المركب الاسمي "زيدٌ": إذ تعتبر أن المضمّر، هو فعل يعمل عبر علاقة

التحكم المكوني المعدلة في الفاعل "زيدٌ" (الموضع) بالنظر إلى الطابع التكراري الذي ينتج عن إضمّار

الفعل [ضربَ زيدٌ ضربَ أبوهُ غلامهُ]، وهذا الوصف له ما يوافقه في النحو العربي القديم<sup>(3)</sup>.

إن مدخل هذه البنية التكرارية وتمثيلها الشجري، بعد إقحام المقولة الوظيفية المصدرية،

يأخذان الصورة التالية:<sup>(4)</sup>

- [م مص " مص ] م ف " 2 ضربَ زيدٌ [ م ف " 1 ضربَ أبوه غلامه ].

- ضربَ زيدٌ ضربَ أبوهُ غلامهُ.

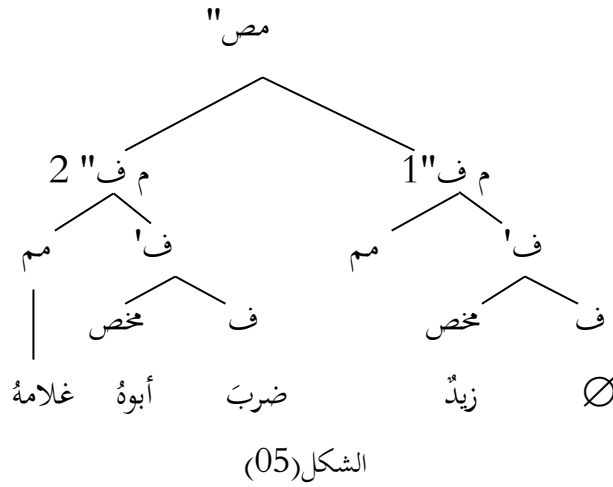
(1)- ينظر: المرجع نفسه، ص245.

(2)- المرجع نفسه، ص246، 247.

(3)- هذا المذهب هو مذهب جمهور النحاة في إضمّار الفعل ضمن بنى الاشتغال، ينظر: بهاء الدين ابن عقيل: شرح

ألفية ابن مالك، تحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة -مصر، د ط، س2004م، [2/ 107].

(4)- المدخل والتمثيل مأخوذان عن : سمية المكي: المرجع نفسه، ص247، 248.



فهذا الاقتراح ترى سمية المكي أنه يصلح لتراتبية التراكييب العربية انطلاقا من البنية الأساس[ف-فا-مف]، واعتمادا على مفهوم العمل القائم على التحكم المكوني، مع توظيف فرضية الإضمار.

ويُعْتَرَضُ على هذه المقاربة بالقول إن مبدأ التحكم المكوني المصوغ بهذه الكيفية، يتناسب تماما مع الواقع اللغوي للتراكيب العربية، بيد أنه لا يحقق مفهوم الشمولية والكلية الذي تطمح إليه التوليدية التي تهتم بالكلية المشتركة بين اللغات، لا الخصائص اللغوية للغة معينة. أضف إلى هذا أن التمثيل التكراري للبنية السابقة يُحَصِّلُ تركيبا لا حنا إن اعتبرنا أن المركب الاسمي

"زيد" معمول فاعل يحمل إعراب الرفع، وليس مَوْضِعاً أو مُبْتَدَأً أو بُؤْرَةً : إذ أن الذي قام بإحداث فعل الضرب هو "أبو زيد" وليس زيدا ، كما يحدده السياق، وكما تبينه قواعد الإحالة الضميرية<sup>(1)</sup>؛ فإن المفسر الممكن للضمير في "أبوه" داخل البنية المكررة هو "زيد" وهو هنا في موقع فضلة المركب الإضافي "أبوه" تماشيا مع البنية التكرارية، وتبعا لقواعد المراقبة على مسافة بعيدة؛ التي قررها الفاسي الفهري فإن العنصر المراقب لابد أن يطابق العنصر المراقب (الضمير) في الإعراب وأن يتناظر معه في الموقع الذي يحتله داخل التركيب، ونحن نرى أن العنصر المراقب "زيد" مرفوع يحتل الموضوع "فاعل"، غير أنه في الجملة الأصل المكررة يحتل موقع فضلة المضاف "م مضا"، ومن هنا

(1)- ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، 327.

فالمطابقة الإعرابية منعدمة بالرغم من تحقق شروطها؛ إذ أن المراقب " زيد " ليس معمولاً فيه وظيفياً؛ كأن يكون معمولاً لأحد أفعال المراقبة الوظيفية<sup>(1)</sup> (حسب، ظن...)، وموقعه الذي يحتله ضمن الجملة الأصل المكررة يسمح له بأن يراقب الضمير "هـ" مراقبة على مسافة بعيدة<sup>(2)</sup>. ويرجع تفسير كل هذا التضارب في الوظائف الإعرابية، إلى لحن البنية السابقة التي اعتمدتها سمية المكي، ولإنقاذها نأخذ لها المدخل التالي:

[م مص' مص] م ف2 ضرب أبو زيد [ م ف1 ضرب أبو غلامه ] .

وكما قرر النحاة قديماً فإن المشغول به هنا، هو اسم ظاهر "أبو" مضاف إلى ضمير المشغول عنه<sup>(3)</sup>

"زيد" الذي عوّض المركب الإضافي "أبو زيد" فكان الأولى في "زيد" أن يحمل إعراب الجر لا إعراب الرفع

وإن كان النحاة لا يرون أن المشغول عنه المرفوع، يندرج ضمن باب الاشتغال، وهنا يبرز الفرق بين دراستهم للاشتغال، وبين الدراسة الحديثة له، التي تأخذ بعين الاعتبار الظاهرة المراد وصفها وتفسيرها، دون التقيد بالمصطلحات الموضوعية وحدودها<sup>(4)</sup>.

كما أن تفسير عمل الفعل "ضرب" في الموضع الفاعل " زيد " عبر التحكم المكوني، وإسناد إعراب الرفع للفاعل غير ممكن لأن الذي يسند الإعراب لـ " زيد " هو رأس المركب الإضافي " أبو زيد " مع كون مخصص الفعل "أبو" حاجزاً مانعاً<sup>(5)</sup> لإسناد الإعراب لـ "زيد" لأن زيداً في هذا التمثيل فضلة لـ "أبو" وليس للفعل "ضرب".

وليس ثمة حل لتفسير رفع الفاعل أو الموضع " زيد " إلا القول؛ أنه مؤلّد عن طريق قواعد مركّبة كما ذهب الفاسي الفهري إلى ذلك (بؤرة أو موضع)، أو العودة للرتبة [فا-ف-مف]؛ فهو عود

(1)- هي الأفعال التي تراقب وظيفياً مفعولين، وتسمى في النحو القديم أفعال اليقين والرجحان.

(2)- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص274.

(3)- ينظر: ابن عقيل: شرح الألفية، طبعة دار الطلائع، [2/ 117].

(4)- ينظر: المرجع نفسه، [2/ 117].

(5)- هنا إشارة إلى نظرية العجز الفاصلة أو الحاجزة عن العمل، وهي م ف، م إ، م وصف، م إضا.... ينظر:

مصطفى غلفان اللسانيات التوليدية، ص330-361.

على بدء وبالتالي فمقاربة سمية المكي، لا تصلح منوالاً للتراكيب اللغوية العربية، لأنها فشلت في تفسير إعراب الرفع الممنوح للموضع " البؤرة" انطلاقاً من الرتبة [ف-فا-مف].

يستخلص مما تقدم:

- أن اهتمام النحاة العرب بمسألة الرتبة كان فرعاً عن اهتمامهم بالعوامل؛ إذ أن الرتبة عندهم نمطان:

[ف-فا-مف] و[فا-ف-مف] وكلاهما أصل قائم بذاته، كما أن المقاربات التوليدية العربية تتقاطع مع آراء النحاة في كثير من المواضع والمسائل، بالرغم من اختلاف المنهج وطريقة المعالجة.

- أن المقاربة التوليدية لإشكالية الرتبة العربية؛ أخذت صياغتين: الأولى [فا-ف-مف] تتوافق مع التمثيل الكلي للغات البشرية س خط، لكنها عجزت عن تمثيل الرتبة [ف-فا-مف]، والثانية [ف-فا-مف] قريبة إلى الواقع اللغوي العربي، وتُحقق كفاية تفسيرية لأغلب البنى العربية، غير أنّها تصطدم بالتمثيل الكلي للغات البشرية س خط، ومرد الصياغتين إلى الاختلاف في بنية المركب الفعلي أهو [ف+فا] أم [ف+مف].

- أفرز الاختلاف الرتبي لمكونات التراكيب العربية عند التوليديين، عن آيتين لتحقيق الكفاية الوصفية والتفسيرية، فهناك آلية تحويلية، وآلية أخرى توليدية.

- تتفاعل في تشكيل كلٍّ من الرتبتين [ف-فا-مف] و[فا-ف-مف] نظريات ومبادئ متعددة كنظرية الإعراب ونظرية الأدوار المحوري ونظرية العمل، ومبادئ التحكم المكوّني والشبكة المحورية و الفحص الإعرابي.

- تتعدّد المقولات في المقاربات التوليدية؛ بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية، وصارت المقولات الوظيفية تضطلع بأدوار ومراكز مؤثرة داخل المركبات، تسمح لها بفحص السمات المختلفة كسمات الإعراب والتطابق والزمن، وتحمل الأدوار، وكل ذلك يتم بالتوازي مع المقولات المعجمية.

- مرت مقاربة الرتبة العربية بنماذج التوليدية؛ برنامج المبادئ والوسائط، والبرنامج الأدنى.

خاتمة:

إن الخلاصة العامة التي يقودنا إليها البحث حتى الآن، هي أن كلا الرتبتين أصل قائم بذاته في توليد المركّبات العربية؛ فلو حاولنا اعتماد رتبة واحدة، وقعنا في إشكالية تفسير الرتبة الأخرى، بالرغم من أن هذا الرأي يخالف مبادئ الاقتصاد اللغوي، التي تمكن من تحقيق الكفايتين الوصفية والتفسيرية، ولا يتناسب مع ما تطمح إليه نظرية النحو الكلي، التي تجمع بين الخصائص

المشتركة للغات البشرية، وهذا ما يدعونا إلى التريث في الحكم، بالنظر إلى أن الموضوع على درجة بالغة في العمق و الدقة، وهو ما يستدعي كذلك طرح إشكالية أخرى مفادها: هل حقا تستقرئ القواعدُ التوليدية الخصائص المشتركة بين اللغات البشرية؟، وهل تحقّق تمثيلات "س خط" تفسيراتٍ موضوعيةً تتناسب والواقع اللغوي للتراكيب العربية؟ .